مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
Journal of Social Sciences and Humanities
المجلد: 15/ العـدد: 02 (2025)،
ص 629 - 645

مكانة الأرشيف الخاص في التشريع الأرشيفي

The status of private archives in archival legislation

بن بلقاسم نادية*[1]

NADIA BENBELKACEM

[1]-أستاذة مساعدة- أ - جامعة الجزائر2

nadia.benbelkacem@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2025/04/10 تاريخ القبول: 2025/06/30 تاريخ النشر: 2025/12/15

ملخص:

نتطرق في هذه الورقة العلمية ابراز الدور الذي يلعبه الأرشيف الخاص في إعادة بناء الأحداث التاريخية بكل أمانة وذلك من خلال عرض خصائص هذا الأرشيف و مرجعيته وكيف يمكن اعتماده كمادة وثائقية مهمة يرتكز عليها المؤرخون للبحث عن الحقيقة، كونه يشكل مادة أولية لتوثيق الأحداث التاريخية، معتمدين في ذلك على الأدبيات المنشورة حول الموضوع. كما سنعمل على الى عرض مكانة الأرشيف الخاص في التشريع الأرشيفي وربط ذلك مع السياق الدولي عبر عرض تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال. للقيام بهذه الدراسة، قمنا بتوظيف المنهج الوصفي. وفي الختام عمدنا الى تقديم مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها تعزيز مكانة الأرشيف الخاص ضمن السياسة العامة لتسيير الأرشيف. وكذا سبل تثمينه وحفظه ليكون مصدر معلومات مهم وموثوق من شأنه نقل الحقائق بكل أمانة الى الأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: الأرشيف الخاص.، التشريع الأرشيفي.، حفظ وتثمين الأرشيف الخاص.، الذاكرة التاريخية.، التراث الأرشيفي.

*المؤلف المرسل: بن بلقاسم نادية، الإيميل: nadia.bebelkacem@univ-alger2.dz

CC BY NC

Abstract:

This study explores the fundamental role that private archives play in the faithful reconstruction of historical events. By examining their specific characteristics, their provenance, and their value, we highlight the importance of these archives as essential primary sources for historians in their request for truth. Based on specialized literature, the study also investigates the legal status of private archives within national archival legislation, while placing our reflexion in an international comparative framework, through the examination of some experiences of pioneering countries in this field. A descriptive methodological approach was adopted to conduct this analysis. The study concludes with a set of strategic propositions designed to reinforce the integration of private archives into public archival policies and to promote their preservation and valorization. Ultimately, the goal is to ensure that these archives contribute meaningfully to safeguarding historical memory and transmitting reliable, well-documented facts to future generations.

Keywords: Archival heritage - Archival legislation - Historical memory - Private archives - Preservation and valorization of private archives.

Résumé :

Cette étude examine le rôle fondamental que jouent les archives privées dans la reconstitution fidèle de l'histoire. À travers l'analyse de leurs caractéristiques, de leur provenance et de leur valeur, nous mettons en lumière l'importance de ces archives en tant que sources d'information essentielles pour les historiens dans leur quête de vérité. En nous appuyant sur la littérature spécialisée, nous abordons également la place des archives privées dans la législation archivistique nationale, tout en inscrivant notre réflexion dans un contexte international, à travers l'analyse de quelques expériences de pays pionniers dans ce domaine. Pour mener à bien cette recherche, nous avons adopté une approche méthodologique descriptive. L'étude se conclut par une série de propositions visant à renforcer l'intégration des archives privées dans les publiques de gestion archivistique, ainsi qu'à promouvoir leur préservation et leur valorisation. Ce faisant, nous espérons contribuer à la sauvegarde de la mémoire historique et à la transmission fidèle des faits aux générations futures.

Mots clés : Archives privées - Conservation et valorisation des archives privées - Législation archivistique - Mémoire historique - Patrimoine archivistique.

مقدمة

يرجع تطور المجتمعات في الاساس الى مختلف الاسهامات و المبادرات الشخصية التي يقوم بها بعض الافراد والمؤسسات بعيدا عن الاطار العام التابع للدولة، حيث يقومون بأنشطة مختلفة ومتنوعة ونتاجها الارشيف الخاص.

يعتبر الأرشيف الخاص مصدرًا من مصادر البحث له القدرة على تشكيل أداة فعالة يمكن أن تكون مرجعا في مختلف البحوث التاريخية مما يستوجب الحفاظ عليه. يقول في هذا الصدد Even pascal :"حتى الوقت الحالي، يعتبر حفظ الأرشيف الخاص على مستوى المراكز الوطنية يقتصر على الأرشيف ذا الصبغة القانونية، التاريخية، العلمية أو الثقافية للوثائق، بما يتوافق مع حفظ الذاكرة الجماعية والمصلحة العامة لتحقيق السلامة والأمن العام" (Even,2013, p.12) " [1] .

رغم هذه الأهمية إلا أن الأرشيف الخاص ولفترات طويلة، لم يجد ملجأ له إلا في الأرشيف العام.

يشكل التشريع في الأرشيف أحد الركائز الأساسية كونه المرجعية القانونية التي تؤطر مختلف التدخلات الأرشيفية، سنحاول من خلال هذا المقال عرض نظرة المشرع فيما يخص موضوع الأرشيف الخاص عن طريق عرض التجربة التشريعية لبعض البلدان بما فيها الجزائر، لمعرفة المكانة التي يحضى بها الأرشيف الخاص مقارنة بالأرشيف العام. ولتحقيق ذلك، قمنا بصياغة الإشكالية التالية: فيما تتمثل مكانة الأرشيف الخاص ضمن الإطار التشريعي الجزائري؟

تكمن أهمية الدراسة في الهدف الذي ترمي الى تحقيقه وهو عرض مختلف الاجتهادات التي يمكن القيام بها من أجل تدعيم التشريع الجزائري فيما يخص الأرشيف الخاص.

ان طبيعة الدراسة تجعلنا نعتمد المنهج الوصفي من اجل فهم موضوع الارشيفات الخاصة، معتمدين في ذلك على الأدبيات المنشورة حول الموضوع.

1. الإطار المفاهيمي للدراسة:

1.1 تعريف الأرشيف الخاص:

"يعرّف الأرشيف الخاص (Privatarchiv) باللغة الألمانية ، و (private records) السجلات الخاصة باللغة الإنجليزية) بعكس ما يعرف به الأرشيف العام. ففي قواميس الأرشيف الفرنسية-الإنجليزية والألمانية ، الذي نشرته AFNOR ، يتم تعريف الأرشيف الخاص على أنها "المحفوظات التي ليس لها طابع الأرشيفات العامة" (Zenoni , Hagmajer ,2009, p.133)[2]

تجدر الإشارة الى أنه ليس أي وثيقة أنتجت في اطار خاص من طرف أفراد عاديين نطلق عليها هذه التسمية. حيث يشترط فيها أن تكون لديها علاقة بالدولة وأن تلعب دورا تاريخيا يضيف الى ذاكرتها وبالتالي لابد من أن يكون هناك اعتراف للدولة بالدور الذي تضيفه هذه الوثيقة الى تاريخها.

تقول ,**Christine Nougaret**"مصطلح الأرشيف الخاص يشير إلى الوثائق بجميع أنواعها ومن أي فترة تنتج من طرف الأفراد والعائلات والجمعيات والشركات التي لعبت دورًا تاريخيًا في أي مجال من مجالات النشاط مهما كان نوعه، سياسي وكذلك اقتصادي أو علمي أو ثقافي...إلخ و بحكم طبيعته ، يلقي هذا الأرشيف الضوء على الماضي ويكمل المعلومات الموجودة في الأرشيف العام"(Nougaret, 2006, p.19 .)[3]

يتم تعريف الأرشيف الخاص بعكس الأرشيف العام وذلك عن طريق النفي (Archives qui **n'ont pas** le caractère d'archives publiques) هذا يفسر وجود تعبيرات مترادفة للأرشيف الخاص مثل "الأرشيف الغير المؤسساتي" « archives non-institutionnelles » (تسمية كيبيك) و "الأرشيف الغير حكومي"« archives non-étatiques ».

المصطلحان "الأرشيفات المرتبطة" و " المحفوظات شبه المؤسسية "« archives associées» et « archives quasi-institutionnelles» تستعمل للتعبير عن الأرشيف الخاص المرتبط بنشاط هيئة عامة لم يتم إنشاؤها في سياق عام. ومن الحالات النموذجية تلك المحفوظات الشخصية للأساتذة الذين عملوا في جامعة والذين ترتبط بأنشطتهم بالحياة الجامعية." (Zenoni , Hagmajer , 2009, p.133)[4]

من هذه التعاريف المختلفة، نستنتج أن الأرشيف الخاص يتكون من جميع الوثائق التي لم يتم إنتاجها أو استلامها في إطار أنشطة سلطات الدولة وأجهزتها.

2.1 الأرشيف الخاص والأرشيف العام:

الأهمية الكبيرة التي يتميز بها الأرشيف الخاص، تجعله يكمل الأرشيف العام. يقول حاتم بومهَوْد: "يعتبر الأرشيف الخاص وديعة ذات قيمة علمية وتاريخية تعبد لنا الطريق في اتجاه كشف أو وصف واقع مجتمعي أو ميداني ما. كما أنه يتسم بطابع استثنائي لكونه تراثا يعكس ذاكرة الوطن ومصدرا تاريخيا مكملا للأرشيف العام- يضيف قائلا- تجدر الإشارة الى أن الأرشيف الخاص يمكن أن يشمل الوثائق الشخصية أو المهنية أو العلمية التي يحوزها الأفراد أو العائلات أو الجمعيات أو زوايا أو النقابات أو الأحزاب السياسية أو المؤسسات والمنظمات الخاصة. على صعيد آخر، يعتبر الأرشيف الخاص مكمّلا لا غنى عنه بالنسبة للأرشيف العام، إذ يشكل هذا الأخير مصدرا من جملة مصادر المعلومات وصماما يفيد التحقق من صحة وسلامة معطيات معينة. فبُغية التأكد من صحة محتوى الأرشيف العام، يجد الباحث نفسه (أحيانا) مضطرا لمقارنته بمصادر معلومات أخرى كالأرشيف الخاص" (بومهود،2016)[5]

في نفس سياق الأرشيف العام والخاص، يرى محمود البنهاوي أن هناك تقاطع بين التشريع للأرشيفات الوطنية مع الأرشيفات الخاصة، فاحتواء الأرشيفات الخاصة على وثائق ذات أهمية تاريخية يجعلها تدخل دائرة الاهتمام العام، وذلك في مقابل كونها ملكية خاصة غير عامة. ولحل تلك الإشكالية، خلصت

التجربة الدولية إلى التنسيق ما بين الأرشيفات الخاصة والأرشيفات الوطنية بما يحفظ الوثائق ذات الأهمية التاريخية دون الاعتداء على الملكية الخاصة – يضيف قائلا- أن حق الشفعة يمثل نوعا آخرا من أنواع التنسيق بين الأرشيفات الوطنية والأرشيفات الخاصة، ففي حال أبدت الجهة المالكة للأرشيف أو الوثائق رغبتها في بيع ما تملكه، تنص معايير الأمم المتحدة على تمتع الأرشيفات الوطنية بحق الشفعة بوصفها الجهة المنوط لها حفظ التاريخ الأرشيفي الوطني" (البنهاوي،2015)[6].

من جهته، يرى كمال درواز أن" الأرشيف الخاص يخضع الى قواعد الملكية ضمن حدود معينة حيث تبقى الدولة تملك حق التدخل للتصدي لكل المعاملات التي من شأنها المساس بمصلحة الدولة أو الأمة حتى وإن كان الأرشيف خاصا كما يحق لها التدخل لاسترجاعه والمحافظة عليه. بما يتلاءم وطبيعته، فهو اذا يبقى ذا طابع خاص لكنه في مركز أرشيف عمومي من حيث عدم جواز التصرف فيه بما يضر بالصالح العام، وهكذا يخضع كل من الأرشيف العمومي أو العام للحماية القانونية شأنه شأن الأرشيف الخاص." (درواز، 2003)[7].

فبحكم الأهمية التي يتمتع بها كل من الأرشيف العام والأرشيف الخاص وجب أن تكون لهم نفس درجة الحفظ والحماية.

3.1 منتجو الأرشيف الخاص:

إن منتجي الوثائق ذات الأصل الخاص هم بشكل عام أشخاص طبيعيون أو معنويون يحكمهم القانون الخاص. ومع ذلك ، فإن طبيعة المنتج ليست معيارًا مطلقًا لتحديد ما إذا كانت الوثائق خاصة أو عامة، نظرًا لوجود منظمات خاصة مسؤولة عن الخدمات العامة من شأنها أن تنتج الوثائق الخاصة والعامة. و في حالات أخرى مثل تلك المتعلقة بالشخصيات السياسية، حيث يشمل أرشيفهم على كل الوثائق الشخصية (الملاحظات والمذكرات) ووثائق من النشاط المهني للأفراد. في هذا النوع من الأرشيف يكون من الصعب في بعض الأحيان فصل الأرشيف العام عن الأرشيف الخاص، لذلك تتشابك الأنشطة. في فرنسا، أوراق السياسيين لها وضع غامض. يتم الاعتراف بطبيعتها العامة، لكنهم يحتفظون بالخصوصيات من حيث شروط الوصول المنصوص عليها أيضًا في بروتوكول أو عقد بموجب القانون الخاص", Zenoni) [8]Hagmajer, 2009, p.34)

نستخلص مما سبق أن الأرشيف الخاص يتم انتاجه من جهات غير تابعة للدولة، بالمقابل تحتاج الى اعتراف الدولة بها وما يمكن أن تضيفه الى التاريخ والمجتمع ويمكن أن يكون هؤلاء المنتجون أفراد أو مؤسسات.

4.1 أهمية حفظ الأرشيف الخاص:

لقد ذكرنا سابقا في هذه الورقة العلمية، أن الأرشيف الخاص يشترط فيه أن يثري تاريج المجتمع بغض النظر عن المجال أو النشاط الذي أنتج فيه، وذلك باعتراف من الدولة. هذا ما يجعله يصب مباشرة في خدمة التاريخ، ما يجعل من مسألة جمعه وحفظة في غاية الأهمية. " الأرشيفات الخاصة تلعب دورا هاما

في تكامل الرؤية التاريخية بما تحتويه من وثائق من خارج الأرشيف الحكومي، وقد يمتد عمر بعض الأرشيفات والوثائق الخاصة لقرن أو أكثر، ما يبرز أهمية ما تحتويه من معلومات تضفي زاوية جديدة للتأريخ في مقابل – أو بالتكامل – مع ما توفره الوثائق الرسمية من معلومات.

لقد حاولت Christine Nougaret من خلال مقالها L'intérêt des archives privées pour l'Histoire أن توضح العلاقة التي يمكن ان تربط الأرشيف الخاص بكتابة التاريخ حيث أشارت إلى أنه من أجل كتابة التاريخ ، لا يكتفي المرء ببعض المعلومات التي بحوزته ، وإنما الأمر يتطلب أن نستنفد أولاً جميع المصادر التي يمكن الوصول إليها دون استثناء. وهنا كأنه أشارت بطريقة غير مباشرة إلى الأرشيف الخاص كمصدر لكتابة التاريخ ومن شأنه أن يحمل معلومات قد لا نجدها في مصادر معلومات أخرى. (Nougaret, 2006, p.19)[9]

وبالتالي يصر المؤرخون على ادراج أشكال جديدة من الأرشيف على غرار الأرشيف الخاص. حيث بين التاريخ والذاكرة يجد الأرشيف مكانته المميزة في قدرته على استقراء الماضي بكل مصداقية. فلكل وثيقة أرشيفية خصوصية تحمل في طياتها بقايا من الحياة الماضية، شيء أفلته الأرشيف العام من عمل الزمن ليجمعه ويلمه الأرشيف الخاص.

يمكن أن نستشهد في ذلك بما صرح به Philippe Artières حيث قال " كنا نحن المؤرخون نلاحظ وثيقة بعد وثيقة آثار أشباح الماضي ... مازلت أذكر اليوم بأي لهفة وأي "إثارة" أخذت القطار إلى ليون من أجل استشارة الصناديق القديمة لمكتبة البلدية بين الأرشيفات من الأنثروبولوجيا الإجرامية لألكسندر لاكاساني، ودفاتر السيرة الذاتية للسجناء المحكوم عليهم بالعمل القسري في نهاية القرن التاسع عشر. تحول العد إلى لقاء، وكان لدي انطباع بأنني على اتصال بالماضي فجأة. الدفاتر المدرسية، والكتابات المكتوبة بخط اليد، والرسومات، ومادية الوثائق وطبيعتها، والاعترافات الطويلة التي كان لها تأثير لا مثيل له في نفسي عند اكتشافها." (Artière, 2015) [10]

ولهذا السبب يجب التفكير في ايجاد الميكانيزمات الضرورية لجمع، حفظ وحماية الأرشيف الخاص.

2. نماذج دولية لحفظ الأرشيف الخاص:

1.2 في كندا:

تعتبر كندا دولة فيدرالية تتكون من عشر محافظات وثلاثة أقاليم. تتميز كندا بأنها جعلت مجال المكتبات أقرب إلى مجال الأرشيف. لديها مؤسسة مركزية ، تسمى مكتبة وأرشيف كندا Bibliothèque et Archives du Canada ، وهي المسؤولة عن ضمان حماية ذاكرة الحكومة الفيدرالية ومؤسساتها. تتمثل مهمتها المنصوص عليها في قانون المكتبة والمحفوظات الكندية لعام 2004 في بناء وحفظ التراث الوثائقي ذا الفائدة الوطنية ، وضمان وصوله إلى الكنديين ، وتوفير الدعم المهني والتقني والمالي للأرشيف والمكتبات. لديها أيضا دور المنسق والمستشار للمؤسسات الاتحادية في إدارة الوثائق التي تنتجها. ومع ذلك ، لا يعالج

قانون المكتبات والمحفوظات الكندية مسألة الأرشيف الخاص في أي من مواده. (Zenoni , Hagmajer, 2009, p. 34)[11].

تعتبر محافظة كيبيك من المحافظات التي تملك قانون مبكر حول الأرشيف (1983). تم فيه تخصيص فصل كامل للأرشيف الخاص. وهي تحتوي على وجه الخصوص على مادة بشأن حماية أرصدة الأرشيف الخاص من التشتت (كيبيك 1983: المادة 28)، حيث ورد في نص هذه المادة ما يلي: "لا يجوز لأي شخص أن يقوم بتقسيم رصيد أرشيفي خاص يتكون من وثائق أنتجها أو استلمها شخص أثناء ممارسة مهامه لأغراض تجارية".

وورد في المادة 42 من نفس القانون أنه إذا خالف شخص معنوي أو طبيعي هذا الحكم ، فإنه يعاقب بغرامة من 500 إلى 25000 دولار.

ويعتبر هذا القانون جزء من سياسة فعالة خاصة بالأرشيفات الخاصة التي تنفذها حكومة كيبيك منذ عام 1989"(Zenoni , Hagmajer, 2009, p. 35)[12].

2.2 في فرنسا:

تنقسم فرنسا اداريا الى 22 منطقة و 96 إقليم ، وفيما يخص الأرشيف، لدى فرنسا هيئة إدارية مركزية ، وهي مديرية أرشيف فرنسا la Direction des Archives de France ، والتي تمثل السلطة الحكومية المسؤولة عن الأرشيف. والدول الأوروبية الأخرى ، مثل إيطاليا وإسبانيا والبرتغال وهولندا والدنمارك لديها هيكلة مماثلة.

تعمل مديرية أرشيف فرنسا على ضمان توحيد تطبيق المعايير العلمية والتقنية الخاصة بالأرشيف وذلك على جميع التراب الوطني الفرنسي. كما تمارس الرقابة على الأرشيف الوطني ، وعلى مصالح الأرشيف الإقليمية والإدارية والبلدية. ، كما تعمل على ضمان نشر التراث المحفوظ وتعزيزه.

بالنسبة لمسألة التشريع ففرنسا لديها قانون متعلق بالأرشيف بما فيه الأرشيف الخاص. و هو القانون الصادر في 3 فيفري 1979 والذي يتعلق بشكل أساسي بنظام الحماية القانونية الذي يأتي في جزأين: التصنيف وحق الشفعة.

والدولة الفرنسية، من جانبها ، لديها الوسائل القانونية للتدخل وحماية تراثها الوطني. حيث يمكن أن تفرض على المالك تصنيف رصيدة الأرشيفي الخاص ذا قيمة تاريخية كبيرة. حيث تتخذ هذا الإجراء في حالة رفض المالك تصنيف أرشيفاته الخاصة المهمة والمهددة بشكل خطير بسبب ظروف التخزين السيئة ، أو انعدام الأمن أو تعرضها لخطر التشتت أو المصادرة (Zenoni , Hagmaje,2009, p. 33) [13]

كما يمكن للدولة أن تمارس حق الشفعة أثناء المزادات العلنية للسلع الثقافية التي يشكل فيها الأرشيف جزءًا منها. هذا الإجراء الاستثنائي يتعلق بالوثائق ذات الطبيعة الاستثنائية، حيث يسمح هذا الحق للدولة بالحصول على الممتلكات المطروحة للبيع بالمزاد وذلك بآخر سعر أعلنه المزاد. هذا الحق ، الذي تستخدمه الدولة بشكل قصدي ، له هدف محدد وهو ممارسة السيطرة على حركة الممتلكات الثقافية من جهة،

ومن جهة أخرى ، فإنه يساعد على تحديد مكان الوثائق المسروقة ، ومنع التصدير غير القانوني للأرشيف المصنف ، وبتعبير آخر منع نشر أرشيفات ذات قيمة التراث الوطني في جميع أنحاء العالم. , Zenoni) (Hagmaje,2009, p. 33 [14]

يميز القانون الفرنسي لسنة 1979 والمتعلق بالأرشيف بين الأرشيف الخاص والأرشيف العمومي، حيث يعتبر أن الارشيف العام هو ذلك الأرشيف الناتج عن نشاطات الدولة والجماعات الإقليمية (مناطق، أقاليم، وبلديات) وكذا عن مؤسسات وهيئات عامة مكلفة بمهام الخدمة العمومية، كما يشمل كذلك الارشيف الناتج عن المكاتب العمومية والوزارية (كالموثقين والمحضرين القضائيين ومفوضي الشرطة) وعليه يصبح الارشيف الخاص يحوي كل الارصدة الاخرى المتعددة الخارجة عن هذا النطاق والتي لا يشملها التعريف الأول بما في ذلك أرشيف الأشخاص والعائلات وكذا المؤسسات الخاصة والجمعيات التي تنشط خارج الخدمة العمومية، كما يشمل أرشيف الأحزاب السياسية والنقابات والأرشيفات الثقافية بمختلف أنواعها.

إلا أن التفرقة بين الارشيف العام والارشيف الخاص في بعض الأحيان يخلق صعوبات في التفسير والتأويل difficultés d'interprétation بحكم كون الحدود بين النشاطات الخاصة والنشاطات العامة الناتجة عن نفس الشخص أو نفس المؤسسة ضعيفة." (Delmas, 2007) [15] .

3.2 أرشيف الخاص في الدول السائرة في طريق النمو:

نشير هنا الى الحالة العامة لواقع تسيير الارشيف في الدول النامية بصفة عامة، وفي هذا الصدد نستحضر قول الأرشيفي Rosemary E. Seton في الدراسة التي أجراها تحت عنوان La conservation et la gestion des archives privées حيث قال أنه: "بالإضافة إلى كمية المشاكل التي تواجهها البلدان ذات التقاليد الأرشيفية القديمة ، فإن الأرشيفيين يعانون من عدة مشاكل منها المتعلقة بالمباني ، نقص المعدات المناسبة ، وغياب نظام أرشيفي وطني فعال ؛ نقص الموظفين المؤهلين ؛ نقص التمويل، لكن رغم ذلك فإن الوضع في بعض من هذه البلدان يمكن أن يكون له ميزة أو ميزتين: في بعض الدول الفتية ، يضع التشريع الوثائق الخاصة والعامة على حد سواء تحت حماية الدولة ، وتعمل مراكز الأرشيف الوطنية على جمع وتسيير الأرشيفات الخاصة ، و في بعض الأحيان وفي بعض البلدان ذات الأنظمة المعقدة يمكن أن تكون هناك منافسة بين المكتبات العريقة التي تعمل وفقًا للتقاليد المختلفة في إدارة المخطوطات". (Rosemary, 1984, p. 65) [16]

ويضيف قائلا: " من البديهي أنه لا يمكن لأي دولة أن تنفذ برنامج جمع للأرشيف الخاص يكون فعال إذا لم تكن هناك هيكلة وقاعدة تسيير للأرشيف متينة. فبمجرد توفر ذلك، يجب عدم تضييع الوقت.

بناء على نفس الدراسة التي قام بها تبين أن "البلدان النامية على علم بإجراءات الأرشيف المعتمدة وقادرة على تطبيقها. قد يكون هناك ميل طفيف لإدارة الأرشيفات الخاصة في بعض النواحي ، كما لو كانت أرشيفات عامة ؛ ولكن ، بما أن السجلات الخاصة الحديثة ، وخاصة سجلات الشركات ، تشبه السجلات

العامة ، فإن هذا يبدو على أنه مصدر قلق طفيف. يجب أن يكون التدريب في إدارة الوثائق الخاصة جزءًا أساسيًا من جميع الدورات الأرشيفية". (Rosemary, 1984, p. 19) [17]

يضيف ويقول أنه بالنسبة لمعظم الدول المستعمرة سابقا فهي قلقة للغاية بشأن مصير الأرشيفات الخاصة المتعلقة بالمسؤولين السابقين والمسؤولين الآخرين الذين أخرجوا هذه الوثائق من البلاد عندما حصلوا على الاستقلال. حيث يجب توفير نسخ من هذه الأوراق للأقاليم.

4.2 في الجزائر:

ورثت الجزائر تقاليد أرشيفية من الدولة الفرنسية وذلك بحكم الاستعمار الفرنسي للجزائر الذي دام قرابة القرن وثلاثين سنة، وبالتالي وبعد استقلال الجزائر عام 1962، كان وضع تسيير الأرشيف حرجا بحكم أن الدولة الفرنسية كونت اطارات جزائرية في مختلف المجالات ما عدا ميدان الأرشيف، الأمر الذي يفسر الفجوة التي عانت منها الجزائر بهذا الخصوص. الى أن بدأ العمل على وضع قاعدة قانونية لتأطير سياسة جمع، حفظ، وتسيير الأرشيف، وبالتالي عملت على انشاء مؤسسات تهتم بهذه المسألة على غرار المديرية العامة للأرشيف الوطني، ومركز الأرشيف الوطني. حيث تم الإشارة في النصوص التأسيسية الى مسؤولياتها بخصوص الأرشيف الخاص.

نشأت المديرية العامة للأرشيف الوطني بموجب المرسوم رقم 88-45 الصادر في 01 مارس 1988 ،حيث أشار في **المادة 02** منه على ان مهمة وضع سياسة وطنية للأرشيف تعود للمديرية. أما المادة 03 من نفس المرسوم فتوضح المهام الاخرى التي تتكفل بها المديرية بما فيها تصنيف الأرشيف الخاص ذات الأهمية التاريخية وتشجيع عملية إيداعها.[18]

أما بالنسبة لمركز الأرشيف الوطني فقد أنشأ بموجب المرسوم رقم 87-11 وهو مؤسسة عامة ذات طابع إداري، لديه هدف علمي وثقافي ويتمتع بالشخصية المعنوية والمالية المستقلة، حسب هذا المرسوم كان المركز تابع لوزارة الثقافة لكن بصدور المرسوم 88-47 في مارس 1988 أصبح المركز تحت وصاية الأمانة العامة للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. من بين الحقوق الموكلة الى المركز بحكم هذا المرسوم، حق الشفعة والمطالبة بالأرشيف الخاص بغض النظر عن الزمان والمكان، بالإضافة الى تصنيف الارشيف الخاص الذي يمثل فائدة تاريخية وتشجيع الافراد على ايداع أرشيفهم الخاصة بصورة إرادية. [19]

بالنسبة للنص القانوني الأول في الجزائر في مجال الأرشيف فهو القانون 88-09 المتعلق بالأرشيف الوطني[20]، حيث ينص على ان الأرشيف الخاص في الجزائر مهما يكن مالكه، محمي من طرف الدولة وهذا بمجرد أن تكشف عنه، والقانون 88-09 يتناول في ثمانية (08) نقاط مسألة الارشيف الخاص وهي كالآتي:

- **تعريف الأرشيف الخاص:** في المادة 12 حيث تم تعريفه كالتالي: "يتكون الأرشيف الخاص من الوثائق التي يحوزها الأشخاص والعائلات أو المؤسسات أو المنظمات غير العمومية".

- **التصريح الإرادي عن الأرشيف:** بمعنى أن المالك للأرشيف الخاص الذي يحمل خصائص ثقافية، تاريخية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، يجب ان يصرح به إراديا لمؤسسة الارشيف الوطني. وتبين ذلك في المادة 13 من نفس القانون والتي جاء فيها ما يلي: "يجب على كل مالك أو حائز لوثائق خاصة لها، أو قابلة أن تكون لها، أهمية دائمة ذات طابع تاريخي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، أن يصرح بها للمؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني."
- **تصنيف الارشيف الخاص:** وهذا يظهر في المادة 14 ويشمل ذلك كل من عمليات التصنيف، والوقاية، حيث ورد في هذه المادة ما يلي: "تصنف الوثائق الخاصة التي تمثل فائدة أرشيفية باقتراح من المؤسسة المكلفة بالأرشيف بعد التحقق من صحتها."
- **حق المالك في الاستنساخ والاطلاع المجاني:** ويتجلى ذلك في المادة 15 والتي ورد فيها ما يلي: "يكون لكل مالك أو حائز للأرشيف الذي يضعه بإرادته، بصفة مؤقتة أو نهائية لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني، الحق في أخذ نسخة مجانا أثناء الإيداع والاطلاع عليه بحرية"
- **واجب الحماية، ومنع المصادرة، وحق الشفعة:** ويتبين ذلك في كل من المادة 16، 17، و18 حيث تقول المادة 16: " لا يمكن لمالك أو حائز الأرشيف أن يصدره أو ينقل الملكية أو الإنتفاع، أو الحيازة الى شخص ذى جنسية أجنبية بدون الموافقة الكتابية من المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني. يمكن للدولة أن تمارس حق الشفعة في حالة بيع الأرشيف الخاص" أما المادة 17 فقد جاء فيها:" تحتفظ الدولة بحق الرعاية لأغراض الصيانة في حالة ما إذا كانت ظروف الحفظ تعرض الأرشيف الخاص إلى أخطار التلف والتخريب".
- **حق الاسترداد:** وأكد عليه القانون 88-09 في الشطر الثاني من المادة 17 حيث جاء فيها ما يلي:" يبقى هذا الأرشيف ملكا للمواطن الذي بامكانه طلب الاسترداد إذا أثبت أن شروط الأمن غير كافية لحفظه.
- **منع الإتلاف:** وهذا في المادة 18 من نفس القانون والتي تنص في مضمونها على عدم الإقبال على إتلاف الأرشيف من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من القانون العام أو الخاص دون الموافقة الكتابية من المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

دعم القانون هذه النقطة المتعلقة بعدم اتلاف الوثائق الخاصة في الباب الخامس من القانون 88-09 والخاص بالأحكام الجزائية في المادة 27 حيث ورد فيها ما يلي: "يعاقب كل من قام عمدا أو حاول القيام بتخريب أو اتلاف الوثائق الخاصة التي تحتوي على أهمية أرشيفية بالحبس من شهرين إلى سنة (1) وبغرامة من 2000دج إلى 20000دج، كما يجوز الحكم بمصادرة الوثائق.

- **مسؤولية الحفظ:** حيث ورد في المادة 20 أن المالك للأرشيف سواء من القطاع العام أو الخاص ملتزم بالمحافظة على سلامة وترتيب الأرشيف الذي بحوزته.

بالإضافة الى هذه النقاط هناك نقطة أخيرة وهي إمكانية شراء الدولة لوثائق تمثل فائدة أرشيفية داخل التراب الوطني وخارجه، كما بإمكانها الحصول على تبرعات، ووصايا الأرشيف، ويتجلى ذلك في المادة 20 من الباب الرابع من القانون 88-09 والخاص بتحويل وحفظ الأرشيف.

3. نتائج الدراسة:

انطلاقا مما سبق توصلنا الى مايلي:

- يحق للدولة نسخ والاطلاع على الارصدة الخاصة التي بحوزتها
- يحق للدولة ان تتدخل في الارشيف الخاص لأغراض الصيانة
- يحق للدولة ممارسة حق الشفعة إذا عرض الأرشيف الخاص للبيع.
- اجبارية التصريح بحيازة وثائق لها أهمية إلى مركز الارشيف الوطني.
- الإبقاء على الملكية الخاصة للأرشيف الخاص حتى وان اصبح ضمن الارصدة الارشيفية العامة.
- يودع الارشيف الخاص بصفة ارادية من قبل مالكه
- منع اتلاف الوثائق الخاصة وامكانية الحكم بمصادرة الوثائق اذا ثبت ذلك
- يحق للمالك أخذ نسخة مجانيا اثناء ايداع أرشيفه والاطلاع عليه.
- اذا كان ايداع الأرشيف بصفة مؤقتة يمكن للمالك أن يطالب بسحبه .
- فتح الأرشيف الخاص للاطلاع من طرف الغير يكون بترخيص من صاحبه.
- عدم المصادرة بالأرشيف الخاص الا بموافقة من مركز الارشيف الوطني.
- حق الاسترداد بالنسبة للمالك اذا تبين عدم تحقيق الحماية الكافية لأرشيفه
- منع الاقدام على اتلاف الارشيف الخاص دون الموافقة المسبقة من المديرية العامة للأرشيف الوطني.

نستنتج مما سبق أن المشرع الجزائري قد اهتم بمسألة الأرشيف الخاص، وهذا يتبين من مجموع المواد التي تطرق من خلالها الى تسيير الأرشيف الخاص وذلك من مختلف الجوانب. وبالتالي نلاحظ أنه لا يقل أهمية على ما هو معمول به في البلدان الأخرى، فمن وجهة نظر تشريعية، فالأرشيف الخاص يمكن أن نقول أنه أخذ حقه في القانون الأول المتعلق بالأرشيف في الجزائر، الا أن الإشكال يبقى في الاجتهادات التي يمكن أن يقوم بها المختصين والمسؤولين من أجل تثمين ما جاء في القانون، والتفكير في العوامل التحفيزية التي من شأنها أن تشجع المالكين على دفع أرشيفاتهم الى المؤسسات المعنية مع مراعاة الحياة الشخصية للأفراد والعائلات، هذا من جهة، من جهة أخرى التفكير في سبل تدعيم النص القانوني من خلال ممارسات تطبيقية من طرف المؤسسات المختصة.

4. سبل حفظ وتثمين الأرشيف الخاص:

من أجل أن يؤدي الأرشيف الخاص دوره كاملا لفائدة التاريخ لابد من مراعاة بعض الخطوات التي من شأنها أن تعزز مكانته على غرار:

- **تصنيف الارشيف الخاص كأرشيف تاريخي:** لا يشمل هذا التصنيف على نقل ملكية الارشيف التاريخي ولا الالتزام بفتحه للاطلاع للجمهور. لكن بالمقابل ، يفرض على المالك قيود معينة دون أي تعويضات مالية، بحيث لا يمكنه إقصاء أو معالجة أرشيفاته دون إذن من مصالح الارشيف المختصة ، يجب عليه التبليغ بأي انتقال أو تغيير في المالك ومطلوب تقديم الرصيد المصنف إذا طلبت هذه المصالح ذلك.

- **مراقبة المصادرة بالممتلكات الثقافية:** هذه الرقابة التي تمارسها الجهة المسؤولة عن ادارة الارشيف في البلد والتي ترجع لها صلاحية اصدار تصريح بالمصادرة وذلك بعد إجراء فحص دقيق للوثائق بناء على طلب من المزادات أو الأفراد الذين يرغبون في إخراجها من الأراضي الوطنية. إجراءات رفض التصدير يجب أن تكون مشددة للغاية وأن لا تتزعزع.

- **تبليغ الأرشيف الخاص:** في اطار امضاء عقد الإيداع بين المالك والمؤسسة المكلفة بالأرشيف لابد من الاتفاق على مجموعة من النقاط بما فيها مسألة الاطلاع على الأرشيف حيث أن هذه المسألة تحكمها مجموعة من الشروط و الأحكام القانونية المتعلقة بتبليغ الأرشيف: الملكية الفكرية والفنية، الحق في احترام الحياة الخاصة.

- **ضمان أنواع الحماية القانونية للأرشيف:** على غرار الحماية الجزائية، الحماية المدنية ، والحماية الدولية للأرشيف.

- **وضع سياسة واضحة المعالم لجمع وحفظ وتسيير الأرشيفات الخاصة:** ستعمل هذه السياسة على توفير المعايير اللازمة فيما يتعلق بتخصيص الموارد في هذا المجال. حيث تحدد المعايير الأساسية التي تسمح لأمين المحفوظات بتقييم مدى ملاءمة الحصول على الأرشيف الخاص أم لا، ويجعل من الممكن وصف نوع المستندات التي يُصرح للمؤسسة أو يُطلب منها الاحتفاظ بها بدقة. وبهذه الطريقة تسمح سياسة الجمع لمؤسسة الأرشيف بالحصول على أرصدة خاصة كاملة بطريقة منظمة ومنهجية. كما يسمح تطبيق سياسة الجمع لمؤسسات الأرشيف العامة بعرض مزايا إيداع الأرشيفات الخاصة داخل مؤسستهم من خلال إظهار درايتهم الفنية في التعامل مع المنتجين أو مالكي الأرشيف الخاص. حيث انطلاقا من خبرتها في المجال، يمكن لمؤسسات الأرشيف الوطني ضمان ديمومة الرصيد والحفاظ عليه، كما تضمن كذلك جودة المعالجة العلمية وتثمين الأرشيفات الغير مؤسساتية التي سيتم إسنادها إليها.

كما يجب التأكيد على جانب آخر مهم من جوانب تنفيذ سياسة الجمع ، وهو كونها مرآة تعكس سمعة وسلوكيات مصلحة الأرشيف تجاه الجمهور وشركائها والمنظمة الراعية لها. من جهة، ومن جهة أخرى علاقتها مع مؤسسات أخرى منافسة (خدمات أرشيف أو متاحف أو مكتبات عامة أو خاصة أخرى).

4. **حوصلة الدراسة:**

توصلنا الى مجموعة من النتائج أهمها:

- تصنيف الارصدة الخاصة ضمن الارصدة التاريخية، ما هو الا اعتراف بالقيمة العلية التي تمثلها هذه الوثائق وهو بمثابة لفتة تقدير لمالكيها الشيء الذي سيسجع البقية في المستقبل على دفع أرشيفاتهم لتكون جزءا لا يتجزأ من الموروث التاريخي والثقافي.
- إن الحق المعنوي والأخلاقي في احترام انساب العمل (الارشيف) الى صاحبه هو حق دائم ومشروع غير قابل للتصرف أو التملك بالتقادم
- إن احترام الحياة الخاصة للأفراد و الحرص على حمايتها أثناء عملية الاطلاع وتذكير الباحثين بكون المالك للأرشيف الخاص يمتلك هذا الحق من شأنه أن يسهل في استغلال الأرشيف ضمن الأطر التي يسمح بها المالك وتفادي تشويه صورة المالك او الدخول في خصوصياته.
- لا يمكن كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي والعائلي، بالإضافة الى تاريخ الذهنيات (l'histoire des mentalités) دون اللجوء للأرشيف الخاص وبالتالي فإن حمايته يسمح للبحث بالوصول إلى مصادر أكثر اكتمالا وموثوقية.
- معظم حالات السرقة تم اكتشافها أثناء المصادرة بالأرشيف، أو أثناء عمليات البيع، وما هذه العمليات الحديثة التي تشمل التزوير لوثائق الارشيف سواء على المستوى الوطني أو الدولي وحالات السرقة التي تتصدر عناوين الجرائد في كل مرة ما هو الا دليل على القيمة الكبيرة التي يتمتع بها هذا الأرشيف الخاص.

5. اقتراحات الدراسة:

في نهاية هذا المقال نود تقديم مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها تعزيز مكانة الأرشيف الخاص عن طريق جمعها وحمايتها لضمان توفير مادة معلوماتية ذات موثوقية يمكن الاستناد اليها في البحوث التاريخية وبناء ذاكرة الأمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اقتراح بعض الإجتهادات والعوامل التحفيزية التي من شأنها أن تدعم وتثمن ما جاء في القانون 88-09 وتشجع الجهات المالكة على ايداع أرشيفاتها الخاصة على غرار:

- اقتراح تعويضات في حالة تعرض الارشيف لأي ضرر مهما يكن نوعه.
- تصنيفه كأرشيف تاريخي عندما تتأكد أهميته التاريخية والقومية.
- أن يكون دفع الارشيف الخاص الى مركز الارشيف الوطني بمثابة حل لدفع الضرائب وذلك عندما تتأكد أهميته التاريخية.
- ممارسة حق الشفعة من طرف الدولة ومنع مصادرة أي وثائق يمكن أن تكون جزء من التراث الوطني أو المحلي وأخذ اجراءات ردعية للحد من ذلك.
- فرض بعض القيود على المالك للأرشيف الخاص بحيث لا يمكنه إقصاء أو معالجة أرشيفاته دون إذن من مركز الارشيف الوطني ، كما يجب عليه التبليغ بأي حالة من حالات انتقال للملكية أو تغيير في المالك ومطلوب تقديم الرصيد المصنف إذا طلبت مركز الارشيف ذلك.

- تبقى ملكية الأرشيف الخاص تتبع دائما صاحبها (منتجها) حيث لا يمكن لمراكز الارشيف الوطنية ان تمتلكها بالتقادم، وان ثبت تعرض هذه الوثائق لأي ضرر مهما يكن شكله، يمكن للمالك المطالبة باسترجاع أرشيفه دون اي تأخر.

- منع المصادرة بالأرشيف الخاص ذا القيمة التاريخية وتحديد المدد الزمنة التي يمكن فيها ذلك بناءا على تاريخ انتاجه، وتحديد الحالات الاستثنائية التي يمكن ان نستثنيها من هذه القاعدة كالتحضير لمعرض دولي أو في سبيل اجراء الترميمات اللازمة إذا تدهورت الحالة المادية للوثائق. ولا يكون ذلك الا بتصريح من مركز الارشيف الوطني وذلك بعد إجراء فحص دقيق للوثائق بناء على طلب من المزادات أو الأفراد الذين يرغبون في إخراجها من الأراضي الوطنية. كما يجب أن تكون الإجراءات في حالة رفض المصادرة مشددة وأن لا تتزعزع .

- في حالات المصادرة يجب ان يطلب من المالك تصوير الوثائق موضوع المصادرة من أجل الإبقاء على أثر لها على مستوى مركز الارشيف الوطني.

- في حالة رفض طلب المصادرة يمكن للدولة أن تتخذ إجراءات لشراء هذه الوثائق عوض بيعها أو مصادرتها الى الخارج.

- الحرص على إعادة الممتلكات الثقافية المصدرة أو المستوردة بشكل غير قانوني إلى الجزائر والقيام بتحريات في هذا الشأن.

- السماح للمالك أن يضع الشروط والأحكام التي يراها مناسبة من أجل سلامة أرشيفه الخاص وخاصة تلك المتعلقة بشروط الاطلاع، وأن أي تجاوز لهذه الأحكام يعطي للمالك الحق في استرداد أرشيفه.

- إنشاء مكتب مركزي يعمل على محاربة تزوير الممتلكات الثقافية، والذي ستكون مهمته الاساسية الوقاية و محاربة كل الانتهاكات في حق الارشيف الخاص والعام وتحقيق التعاون المحلي في هذا المجال.

6. خاتمة:

للأرشيف الخاص دور فعال في تكامل الرؤية التاريخية، حيث قد يحتوي على معلومات وحقائق قد لا نجدها في الأرشيف العام، وبالتالي ومن أجل حماية هذه الكنوز الوثائقية من الضياع لابد من تأطير تدخلات الدولة في سياستها العامة لجمعها وحفظها، فسواء كان أرشيف جامعات، أو نقابات، أو شركات خاصة وغيرها أو حتى مجموعة من الوثائق يحوزها أفراد على شرط أن يتوفر فيها الشرط الذي ذكرناه سابقا وهو أن يكون لها اسهام في ابراز التاريخ الثقافي أو الإجتماعي أو السياسي الخ للبلد وأن يكون هناك اعتراف من الدولة ذاتها بمساهمة الجهة المنتجة لها في إثراء حلقة من حلقات تاريخها، فقد يمتد عمر بعض الأرشيف والوثائق الخاصة لقرن أو أكثر، ما يبرز أهمية ما تحتويه من معلومات تنير زاوية جديدة للتأريخ مكملة بذلك ما وفره الأرشيف العام من معلومات.

ونؤكد في الأخير على ضرورة التنسيق ما بين الأرشيف الخاص والأرشيف العامة ليكون بذلك المستفيد هو التاريخ بأن نوفر له مصادر المعلومات الأولية اللازمة التي يحتاجها.

7. قائمة المصادر والمراجع:

فصل من كتاب:

1) ascal, Even, 2013 : Les archives privées : rupture et continuité ? dans : la préservation des archives privéées et l'intérêt public : mutation et rupture. Paris : L'Harmattan. ISBN : 978-2-336-29102-4.

2) مقالات الدوريات:

3) درواز، كمال.2003 . الحماية القانونية للأرشيف في التشريع الجزائري. في: مجلة المكتبات والمعلومات، المجلد الثاني، ع.3،ص. 131-113.

4) Artière, Philippe, 2015. L'histoire face aux archives. In : *Pouvoirs*, n153, pp.85-93.

5) Delmas, Marie-Claud, 2007. Private Archives in the French Legislation (les archives privées dans la législation française). *Atlanti*, Vol. 17, n. 1, pp. 195- 202.

6) Nougaret, Christine.2006. L'intérêt des archives privées pour l'Histoire. In: *La Gazette des archives*, n°201, pp. 19-25

7) مذكرات:

8) Zenoni, Betty , Hagmajer, Krzysztof, 2009. *Les politiques d'acquisition de fonds d'archives privées par des institutions publiques : Réflexion et mise en perspective dans le contexte de la Ville et du Canton de Genève*. Travail de Bachelor réalisé en vue de l'obtention du Bachelor HES. Genève : Haute École de Gestion de Genève (HEG-GE) Filière Information documentaire.

9) المراجع المتاحة على الأنترنت:

10) البنهاوي، محمود، 2015. الأرشيفات الوطنية : تنظيمها و آليات عملها دراسة مقارنة. في: موقع مركز دعم لتقنية المعلومات. [متاح على الأنترنت] : https//national-archive_study.pdf (اطلع عليه في 2024/07/18).

11) بومهود ، حاتم، 2016. الأرشيف الخاص... دعامة للذاكرة الوطنية. في: الجريدة الإلكترونية هسبريس. [متاح على الأنترنت]: https://www.hespress.com/writers/294060.html (اطلع عليه في 2024/07/10).

12) Rosemary, E. Seton, 1984. La Conservation et la gestion des archives privées. Une étude RAMP. Paris, p. 65. [disponible sur internet] : https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000059687_fre (Consulté le 11/07/2024)

13) النصوص القانونية والتشريعية:

14) القانون الجزائري 88-09 المتعلق بالأرشيف الوطني.

15) القانون الفرنسي الصادر في 3 فيفري 1979 حول الأرشيف

16) المرسوم رقم 88-45 الصادر في 01 مارس 1988.

17) المرسوم رقم 87- 11 التعلق بأنشاء مركز الأرشيف الوطني الجزائري.

18) الاستشهاد المرجعي والهوامش:

19) Pascal, Even, 2013 : *Les archives privées : rupture et continuité ? article publié dans le livre : la préservation des archives privéées et l'intérêt public : mutation et rupture*. Paris : L'Harmattan. ISBN : 978-2-336-29102-4 P.12.

20) Zenoni, Betty , Hagmajer, Krzysztof, 2009. *Les politiques d'acquisition de fonds d'archives privées par des institutions publiques : Réflexion et mise en perspective dans le contexte de la Ville et du Canton de Genève*. Travail de Bachelor réalisé en vue de l'obtention du Bachelor HES. Genève : Haute École de Gestion de Genève (HEG-GE) Filière Information documentaire, 133p.

21) Nougaret, Christine.2006. L'intérêt des archives privées pour l'Histoire. In: *La Gazette des archives*, n°201, pp. 19-25, p19.

22) Zenoni, Betty , Hagmajer, Krzysztof, 2009. *Les politiques d'acquisition de fonds d'archives privées par des institutions publiques : Réflexion et mise en perspective dans le contexte de la Ville et du Canton de Genève*. Travail de Bachelor réalisé en vue de l'obtention du Bachelor HES. Genève : Haute École de Gestion de Genève (HEG-GE) Filière Information documentaire, 133p.

23) بومهود ، حاتم، 2016. الأرشيف الخاص... دعامة للذاكرة الوطنية. في: الجريدة الإلكترونية هسبريس. [متاح على الأنترنت]: https://www.hespress.com/writers/294060.html (اطلع عليه في 2024/07/10).

24) البنهاوي، محمود، 2015. الأرشيفات الوطنية : تنظيمها و آليات عملها دراسة مقارنة. في: موقع مركز دعم لتقنية المعلومات. [متاح على الأنترنت] : https//national-archive_study.pdf (اطلع عليه في 2024/07/18).

25) درواز، كمال.2003 . الحماية القانونية للأرشيف في التشريع الجزائري. في: مجلة المكتبات والمعلومات، المجلد الثاني، ع.3،ص. 131-113.

26) Zenoni, Betty , Hagmajer, Krzysztof, 2009. *Les politiques d'acquisition de fonds d'archives privées par des institutions publiques : Réflexion et mise en perspective dans le contexte de la Ville et du Canton de Genève*. Travail de Bachelor réalisé en vue de l'obtention du Bachelor HES. Genève : Haute École de Gestion de Genève (HEG-GE) Filière Information documentaire, p. 34.

27) Nougaret, Christine.2006. L'intérêt des archives privées pour l'Histoire. In: *La Gazette des archives*, n°201, pp. 19-25 p19.

28) Artière, Philippe, 2015. L'histoire face aux archives. In : *Pouvoirs*, n153, pp.85-93.

29) Zenoni, Betty , Hagmajer, Krzysztof, 2009. *Les politiques d'acquisition de fonds d'archives privées par des institutions publiques : Réflexion et mise en perspective dans le contexte de la Ville et du Canton de Genève*. Travail de Bachelor réalisé en vue de l'obtention du Bachelor HES. Genève : Haute École de Gestion de Genève (HEG-GE) Filière Information documentaire p. 34.

30) Zenoni, Betty , Hagmajer, Krzysztof, 2009. *Les politiques d'acquisition de fonds d'archives privées par des institutions publiques : Réflexion et mise en perspective dans le contexte de la Ville et du Canton de Genève*. Travail de Bachelor réalisé en vue de l'obtention du Bachelor HES. Genève : Haute École de Gestion de Genève (HEG-GE) Filière Information documentaire, p. 35.

31) Zenoni, Betty , Hagmajer, Krzysztof, 2009. *Les politiques d'acquisition de fonds d'archives privées par des institutions publiques : Réflexion et mise en perspective dans le contexte de la Ville et du Canton de Genève*. Travail de Bachelor réalisé en vue de l'obtention du Bachelor HES. Genève : Haute École de Gestion de Genève (HEG-GE) Filière Information documentaire, p.33.

32) Zenoni, Betty , Hagmajer, Krzysztof, 2009. *Les politiques d'acquisition de fonds d'archives privées par des institutions publiques : Réflexion et mise en perspective dans le contexte de la Ville et du Canton de Genève*. Travail de Bachelor réalisé en vue de l'obtention du Bachelor HES. Genève : Haute École de Gestion de Genève (HEG-GE) Filière Information documentaire, p.33.

33) Delmas, Marie-Claud, 2007. Private Archives in the French Legislation (les archives privées dans la législation française). *Atlanti*, Vol. 17, n. 1, pp. 195- 202.

34) Rosemary, E. Seton, 1984. La Conservation et la gestion des archives privées. Une étude RAMP. Paris, p. 65. [disponible sur internet] : https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000059687_fre (Consulté le 11/07/2024)

35) Rosemary, E. Seton, 1984. La Conservation et la gestion des archives privées. Une étude RAMP. Paris, p. 19. [disponible sur internet] : https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000059687_fre (Consulté le 11/07/2024)

36) المرسوم رقم 88-45 الصادر في 01 مارس 1988.

37) المرسوم رقم 87- 11 التعلق بانشاء مركز الأرشيف الوطني الجزائري.

38) القانون 88-09 المتعلق بالأرشيف الوطني.